عصام شلهوب

رئيس جمعية حماية المستهلك: شكل "مافياوي" للاقتصاد ونشوء الثروات

يعاني لبنان من مرض بنيوي في اقتصاده، حيث يسيطر الاحتكار والفساد عليه، مما ساهم في تفلت الغلاء وارتفاع اكلاف المعيشة، فيما يعيش المواطن شكلا مافياويا لم تعرفه مجتمعات الجريمة العالمية

يتحمل الساسة مسؤولية كبيرة في هذا الامر، فهم اصحاب القرارات المؤثرة على الاقتصاد والسياسة الاجتماعية التي نتجت من سوء التخطيط الاقتصادي، وزيادة الدين العام والفساد الاداري والمالي. كما اثرت على كل طبقات الشعب، لكنها اصابت بشكل مباشر الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو، اكد لـ"الامن العام" اننا "نستمر في اليات الاحتكار نفسها وغياب القانون، ونقف حائرين امام مرض بنيوي في الاقتصاد اللبناني حيث يسيطر عليه الاحتكار والفساد ولا يمكن معالجته".

■ كيف تقرأ تطور مؤشر الاسعار مقارنة بثبات سعر الدولار منذ اكثر من 3 اشهر؟

□ مع كل قفزة للدولار كانت تقفز الاسعار مباشرة. اما عند انخفاضه بنسبة جيدة واستقراره على انخفاض فترة طويلة، فلا تلحق به الاسعار. ان حصل ذلك في بعض الاماكن، يكون جزئيا او نسبيا او استنسابيا، بل ان بعض التجار يستمرون في رفع السعر بعد انخفاض الدولار مع تغير لافت، وهي ان الزيادات اليوم اصبحت بالدولار بعد سياسة الدولرة. مسألة ارتفاع الاسعار في لبنان موجودة تاريخيا، وقبل الازمة الحالية، وكان لبنان اغلى بـ30% من دول المنطقة من حيث السلع والخدمات وذلك بحسب البنك الدولي .نستمر في اليات الاحتكار نفسه وغياب المنافسة وغياب قانون للمنافسة، مما ادى الى الاسعار بشكل جنوني. لا شك في اننا امام مرض بنيوي في الاقتصاد اللبناني حيث يسيطر الاحتكار والفساد عليه. ولا يمكن اليوم الوثوق بالاسعار لأن التسعير بيد المحتكرين الذين يتحكمون بالاسواق، فيما وزارة الاقتصاد عمليا غير قادرة على جبه ذلك. اننا امام شكل مافياوي من الاقتصاد ونشوء ثروات من خلال النفوذ السياسي الطائفي والعائلي وليس من خلال انتاج اقتصادي وعلمي اساسي، وان ما يجب علاجه ليس النتائج او ان نلاحق هذا التاجر او ذاك، وان نستنكر ونصرخ كما يفعل العدد الاكبر من اللبنانيين اليوم.

■ هل اصبحت الدولرة مرادفة لاستغلال المواطن واستيلاد هامش ارباح اضافية لصالح التجار؟

□ يمكن لجمعية المستهلك ان تؤكد اليوم ان الاكثرية الساحقة من اسعار السلع الاساسية عادت الى اعلى مستوياتها التي عرفتها البلاد قبل الانهيار بفضل الدولرة التي اقرتها الحكومة، حفاظا على مصالح المستهلكين، كما قال وزير الاقتصاد. هل يعرف هذا الوزير وحكومة الطوائف ان اكثر من 80% من اللبنانيين والمقيمين مداخيلهم بالليرة، وانهم خسروا اكثر من 95% ولا يمكنهم تحمل اسعار كهذه؟ في الوقت نفسه كل الاسعار تقريبا اصبحت بالدولار، بما فيها العديد من الخدمات. الخلاصة ان التجار يقبضون بالدولار ويدفعون للموظفين والاجراء بالليرة. مثال بسيط، اجير صغير كان يقبض الف دولار شهريا صار اجر عمله اليوم مائة دولار. التاجر ينهب 90% من قوة عمله. انها فرصة لتأسيس ثروات لحفنة من التجار على حساب ملايين العائلات. لقد ساهمت الدولرة "الذكية" في انهيار اضافي لليرة وزيادة الاسعار بشكل خطير. جمعية المستهلك حذرت من هذه الخطوة منذ اللحظات الاولى لاطلاق وزير الاقتصاد عملية الدولرة. لقد قارنت الجمعية مؤخرا بين اسعار شهر شباط وشهر ايار لـ145 سلعة وخدمة، فتبين لها ارتفاع معدلاتها في حدود 150.57%. بعضها كالخضروات ارتفع 113% والالبان والاجبان 189.8%. هناك من يؤكد ان ازدياد نسبة الغذاء الفاسد بشكل كبير على الرغم من "صحة" تاريخ الصلاحية. اي ان اللبنانين والمقيمين يعيشون ازمة مزدوجة غير مسبوقة من الغلاء الفاحش والغذاء الفاسد، في ظل اختفاء ادارات الدولة التي تشهد شللا شبه تام. تضع مؤشرات المؤسسات الدولية لبنان في مرتبة الاسوأ عالميا. حتى التعويل على السياحة، التي تشكل 35% من الدخل القومي، تحول الى فضيحة اذ يسجل لبنان ارقاما بالدولار هي الاعلى في المنطقة كما كان الامر قبل الانهيار الكبير. من الواضح ان هذا الانهيار لم يعلمنا شيئا، ومن المؤكد ان الفساد يعم البلاد. فشلت السلطة، جيلا بعد جيل، في ايجاد اي حلول لكل الازمات الامنية والاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد. فهل تنجح الجماعات اللبنانية في استيلاد قوى سياسية واقتصادية ومجتمعية موثوقة، ام انها لا تولد الا الحروب والازمات والكراهية؟

■ تحدثت عن اننا شكل مافياوي للاقتصاد ماذا تعني بذلك؟

□ خطوة الدعم ماذا تسمى؟ اليست جريمة. لقد اثبتت تجربتها ان السلطة وبهدف تهريب الاموال للخارج وتوزيع الحصص على تجارها، لم توقف حينها الدعم، بل نجحت في الخلط بين دعم التاجر ودعم الفقير و"ضيّعت الطاسة". لقد كان الدعم مهزلة وكذبة كبيرة. المسألة الاخطر هي عدم وجود مؤسسات يمكن الوثوق بها في لبنان اليوم، تضمن حقوق الشعب اللبناني، وهذه هي المعضلة الرئيسية التي يجب ايجاد الحلول لها. الاطاحة بسلطة فاسدة امر مستحيل حاليا، واحياء ضمير التجار امر مستحيل حاليا ولاحقا. وعلى الرغم من الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد لردع جشع التجار، تبقى الكلمة الفصل للقضاء الذي يجب ان يحاسب المخالفين. لكن في لبنان قد يموت المواطن قبل ان يولد الحكم القضائي، وربما يموت القاضي والمواطن، ويبقى التاجر حيا على قيد الظلم والاستغلال.

رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو.

■ ما ينطبق على السلع ينطبق على بقية الخدمات وبشكل مستفز، كيف تبرر ذلك؟

□ كل القطاعات الساحية والطبية والخدماتية من "الفاليه باركينغ" والانترنت والدش مع التجار والمستوردين يحققون ارباحا خيالية مع الدولرة، فهم يدفعون بالليرة اللبنانية ويبيعون بالدولار الذي يساوي بنظرهم اليوم 100 الف ليرة، على الرغم من ثباته على 93 الف ليرة. من هنا، باتت الدولرة تؤمن مداخيل ثابتة لجيوبهم، عبر فرضهم الاسعار بذريعة ان المستهلك لديه حرية الشراء والاختيار. تغيرت قيمة الليرة وتدنت بنسبة 97 في المئة، فحصّلوا ارباحا طائلة، لاسيما ان الاسعار عادت الى ما كانت عليه قبل الازمة، بل اكثر.

> **غياب الحلول يصب في مصلحة التجار**

■ نتحدث دائما عن النتائج، لماذا لا تتم معالجة المشكلة ومن يتحمل المسؤولية؟

□ بازاء هذا الواقع والمخالفات المرتكبة وتفلت الاسعار من عقالها، لا يزال مجلس النواب يرفض اخذ اي اجراء او تنازل لشروط صندوق النقد الدولي من شأنه ان يحسن الوضع. مع ان شروط الصندوق لن تخدم بالضرورة جميع حقوق المستهلكين، لكن قد تخفف من كاهل الازمة على اللبنانيين. بالتالي، ان غياب الحلول يصب لمصلحة التجار الكبار فحسب، وهذا القرار هدفه تلبية الحاجات الجشعة للسياسيين. الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية مدعوة الى تحمل مسؤولياتها. ماذا ينتظر هؤلاء للقيام بواجباتهم؟ لكي يبدأوا بتنظيم عودة الودائع تدريجا لاصحابها لكي تعود ثقة المواطنين بهم، ولاطلاق عجلة الاقتصاد مجددا بدلا من استخدام الياس سلاحا للاستيلاء عليها كما تحاول حكومة تصريف الاعمال ان تقوم به عبر التنصل من تحمل مسؤولية ما استدانته من المصارف والمواطنين.

■ هل المؤشرات التي تصدر عن مراكز الاحصاء لا تعبّر عن حقيقة الاسعار علما ان المعيار الاساسي يبقى جيب المواطن؟

□ كل مؤشرات مراكز الاحصاء بما فيها المؤسسات الدولية تضع لبنان في مرتبة سيئة كما ذكرت سابقا. وكانت ادارة الاحصاء المركزي قد اعلنت ان مؤشر اسعار الاستهلاك في لبنان لشهر اذار 2022 سجل ارتفاعا مقداره 34 في المئة، وذكرت ان مؤشر اسعار الاستهلاك في لبنان لشهر اذار 2023 سجل ارتفاعا مقداره 264 في المئة، لكن هل يشمل هذا الارتفاع اسعار السوبرماركات مثلا؟ ولتأكيد مقولة ان المعيار الاساسي هو جيب المواطن، اصدرت جمعية حماية المستهلك مؤشرا احصائيا بينت فيه نتائج تطور اسعار السلع والمواد الغذائية لشهري نيسان وايار من العام 2023 وذلك بالنسبة الى الفصل الاول من عام 2023 بعد عملية الدولرة على اسعار السلع والخدمات. وكانت النتائج كالاتي: ارتفعت اسعار 15 صنفا من الخضروات بنسبة 113%، واسعار 12 صنفا من الفاكهة بنسبة 201%، واسعار 11 صنفا من اللحوم بنسبة 189.8%. علما ان اسعار 21 صنفا من الالبان والاجبان ارتفعت بنسبة 189.9%، واسعار 20 صنفا من المواد المنزلية والشخصية بنسبة 256%، و43 صنفا من المعلبات والزيوت والحبوب بنسبة 117.6%. كما ارتفعت كل اصناف الخبز بنسبة 108%، ومشتقات المحروقات بنسبة 141%. اما المواصلات فارتفعت بنسبة 138%، واسعار الاتصالات 51.4%. وبذلك، تبلغ نسبة ارتفاع الاسعار 150.57% وفق جيبة المواطن.